

انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC)

لعرابي نسيم¹

الملخص:

ما زالت الجزائر تعاني من مشاكل اقتصادية و اجتماعية و سياسية خلفها انهيار أسعار البترول لسنة 1986. الذي أدى إلى تراجع إيرادات المحروقات، مما أحدث أثارا بارزة على الاقتصاد الوطني كان أهمها ظاهرة المديونية و هذا ما دفع بالجزائر إلى اللجوء إلى جملة من الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي، كحل لا مفر منه فبدأت بإجراء سلسلة من الإصلاحات الهيكلية بهدف استعادة النمو الاقتصادي إلا أنه و بعد مرور أكثر من سبعة عشر سنة من بدأ هذه الإصلاحاتزال الوضع الاقتصادي تطبعه الهشاشة التي تشير الكثير من القلق خاصة في ظل تسارع التطورات على الساحة الدولية و التي تحتتم ضرورة الاندماج في الاقتصاد العالمي. و بناء على ذلك قامت الجزائر خلال السنوات الأخيرة ببعض المبادرات من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي، تجلت في توقيعها على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي و كان ذلك في 19 ديسمبر 2001. و ها هي الآن تقوم بمفاوضات متعددة الأطراف من أجل تهيئة الأرضية اللازمة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة التي تنظم و تدير العلاقات التجارية الدولية. و نتيجة للتقدم الذي أحرزته الجزائر في مفاوضاتها مع المنظمة فقد تقرر انضمام الجزائر خلال النصف الثاني من هذه السنة. مع أن انضمام الجزائر إلى المنظمة أصبح شبه مؤكد، فهذا لا يمنع من وجود آثار اقتصادية ناجمة عن انضمام الجزائر لهذه المنظمة مع أخذ بعين الاعتبار خصائص اقتصاد الجزائري.

مقدمة:

عرف الاقتصاد الجزائري في نهاية القرن العشرين تحولات جذرية أفرزتها أزمة اقتصادية، ترجع جذورها إلى الأزمة البترولية لسنة 1986. هذه التحولات تزامنت مع تطورات اقتصادية عالمية أصبحت تضغط على الاقتصاد الجزائري، و تدفعه إلى ضرورة التفاعل و الاندماج بصفة واسعة مع مختلف فعاليات الاقتصادية الدولية. و بعد تصحيح الهيكل الذي فرض على الجزائر من طرف الصندوق النقد الدولي و استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية غدت الحاجة إلى انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:

¹ أستاذة محاضرة صف - ب-: المدرسة الوطنية العليا لإحصاء والاقتصاد التطبيقي

1- المنظمة العالمية للتجارة:

1-1: نشأتها:

اتصفت الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية بتزايد الحواجز و القيود الجمركية بين الدول، و عتب هذه الحرب انعقد مؤتمر هافانا (أكتوبر 1947) في إطار الأمم المتحدة لمناقشة ميثاق منظمة التجارة الدولية يهدف إلى تنظيم التجارة الدولية. لكن الفكرة لم تتجسد على أرض الواقع بسبب رفض الولايات المتحدة التوقيع على هذا الميثاق. إلا أنه اتفق على عقد اتفاقية عرفت بالاتفاقية العامة للتجارة و التعريف الجمركية (GATT) الذي يقع مقرها في جنيف (سويسرا) تقوم بإجراء مفاوضات دورية الغرض منها تحرير التجارة الدولية و إلغاء القيود أمامها و يمكن القول أن الاتفاقية العامة للتجارة و التعريف الجمركية (GATT) هي أساس ميلاد المنظمة العالمية للتجارة و ذلك في 1995/01/01.

1-2: مبادئ و أسس المنظمة:

تقوم المنظمة على المبادئ التالية:

المبدأ الأول: عدم التمييز بين الدول الأعضاء و الذي يعني القبول غير المشروط لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية و يقصد به أن كل دولة بصفتها عضوا في المنظمة تحصل على مزايا التي يتم الاتفاق عليها بين باقي الدول الأعضاء ثنائيا.

المبدأ الثاني: مبدأ شرط المعاملة الوطنية و المضمونة لقيام الدول الأعضاء في المنظمة بمعاملة المنتجات المستوردة من الدول الأعضاء وفق ما هو مطبق و سائد على المنتجات الوطنية المماثلة.

المبدأ الثالث: مبدأ إلغاء القيود الجمركية و تحويلها إلى رسوم جمركية (خاصة نظام الحصص الكمية على الواردات).

المبدأ الرابع: مبدأ انخفاض العام و المتتالي للرسوم الجمركية.

المبدأ الخامس: مبدأ الشفافية و يقصد به ضرورة اعتراف أعضاء المنظمة بأعمال الكشف و الإفصاح عن قرارات الحكومية ذات الصلة بالتجارة و بقدر ما يتعلق الأمر باقتصاديات دول الأعضاء أو النظام التجاري متعدد الأطراف².

2- دور المنظمة في إدارة منظومة الاقتصاد العالمي:

² محمد السيد عابد، التجارة الدولية (الاسكندرية، مطبعة الإشعاع الفني)، 2011، ص: 446

يبرز دور المنظمة في إدارة الاقتصاد العالمي من خلال إبراز الملامح الرئيسية لطبيعة هذه المنظمة و ذلك من خلال:

✓ حجم المشاركة في عضوية المنظمة حيث أن 4/3 (ثلاثة أرباع) دول العالم المنظمة إليها، مما يدل على مدى العزلة المفروضة على الدول غير الأعضاء و ما يترتب عنه من آثار على اقتصاديات هذه الدول من جهة و من جهة أخرى فهذا الحجم من المشاركة يوضح أن ما تقرره المنظمة من سياسات له دور جد مؤثر على النظام التجاري العالمي و من ثم على الاقتصاد العالمي.

✓ نطاق اختصاص المنظمة و عملها لا يقتصر على تجارة السلع المنظورة فقط و إنما يمتد ليشمل تجارة الخدمات، حقوق الملكية، الاستثمارات و السياسات التجارية للدول الأعضاء (إجراءات الاستيراد و التصدير، دعم بعض المنتجات ... إلخ) و هذا ما يؤدي بالضرورة إلى تقليص جانب من السيادة المطلقة للدولة على سياستها التجارية لصالح التزاماتها بموجب عضويتها في المنظمة.

✓ صلاحيات الممنوحة لجهاز تسوية المنازعات التابع للمنظمة و التي تضمن له حق إصدار أحكام ملزمة لطرفي النزاع و متابعة تنفيذ هذه الأحكام³.

من خلال استعراض الملامح الرئيسية لمنظمة التجارة العالمية يبدو واضحا ما لهذه المنظمة من الأثر البارز في إدارة منظومة الاقتصاد العالمي، و لعل هذا الأثر اكتسبه نتيجة لشرط العضوية فيها و الذي يقصى بالالتزام التلقائي و اللامشروط لكافة مبادئها و أحكام جميع اتفاقياتها.

3- العضوية في المنظمة:

يتطلب الانضمام إلى المنظمة قبول الدولة التي تريد الانضمام كل ما جاء في بنود جولة أو رغوي دون تنقية أو اختيار بمعنى أن هذه المنظمة لا تقر بحق التحفظ على قواعدها.

4- المفاوضات التي تجريها الدول الانضمام:

تتم هذه المفاوضات بمراحل نذكر منها:

³ أسامة المجدوب، الجات و مصر و البلدان العربية من هافانا إلى مراكش، القاهرة، (الدار المصرية اللبنانية)، 2002،

1- مرحلة تقديم طلب الانضمام إلى السكرتارية و يعقبه النظر في هذا الطلب من قبل الأمين العام و إذا قبل هذا الطلب تعين السكرتارية لجنة عمل للتفاوض مع الدولة و تعين رئيسا لهذه المجموعة تختارهم من أحد السفراء المعتمدين لدى المنظمة.

2- مرحلة إعداد المفاوضات من قبل الدولة الطالبة في العضوية و يشمل تقديم مذكرة عن الاقتصاد الوطني و نظام التجارة الخارجية و يتم توزيعها على الدول الأعضاء في المنظمة للاطلاع عليها و دراستها و توجيه أسئلة للدولة التي تطلب العضوية.

3- هي المرحلة التي يكون قد تم الاتفاق نهائي حول التنازلات الجمركية و تثبيت سقفها و على تحديد التزامات قطاعات الخدمات التي سيتم تحرير التجارة فيها. عندها تقوم مجموعة العمل بإعداد تقريرها النهائي و قرارها بتنصيب الدولة العضوية، و تعد مسودة مشروع بروتوكول للانضمام مع ملحقاته من جداول التعريفات الجمركية و جداول الخدمات التي تم الاتفاق عليها سابقا و ترفع للمجلس العام و المجلس الوزاري للموافقة عليها و متى تمت الموافقة عليها يبلغ العضو بذلك و يصبح الانضمام نافذ المفعول بعد ثلاثين يوما من توقيع البروتوكول.

5-مفاوضات الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة:

تقدمت الجزائر بملف الانضمام لأول مرة إلى الاتفاق العام للتجارة و التعريفات الجمركية (GATT) في سنة 1987، لكن الصعوبات التي مرت بها الجزائر حالت دون تحقيق هذا الانضمام، و بعد تأسيس المنظمة العالمية للتجارة سنة 1995 تقدمت الجزائر للمرة الثانية بطلب الانضمام في شهر ماي 1996. و اشترط عليها آنذاك تقديم وثيقة تحتوي على معلومات شاملة على الحالة الاقتصادية و القوانين الجزائرية و هذه الوثيقة عبارة عن مذكرة تحتوي على سبعين صفحة و كان على الجزائر إجراء مفاوضات متعددة الأطراف و كذلك مفاوضات ثنائية الأطراف.

1- المفاوضات متعددة الأطراف: يشارك في هذه المفاوضات جميع أعضاء (OMC) حيث يتم من خلالها معالجة نظام التجارة الخارجية و النظام الاقتصادي للدولة التي تقدمت بطلب الانضمام و في هذه المفاوضات، تم طرح أسئلة مختلفة كتابية و شفوية على الجزائر و كانت مركزة على نظام الأسعار، ميزان المدفوعات، تعريفات الجمركية، التبادلات الخارجية و الدعم الموجه لقطاعات خاصة كقطاع الزراعة، و اشتملت على 174 سؤال من مختلف دول الأعضاء في المنظمة التي كان عددها آنذاك 131 حيث طرحت الأسئلة من طرف الدول الآتية:

- الاتحاد الأوروبي: (123 سؤال)، سويسرا: (33 سؤال)، اليابان (09 سؤال) استراليا (08 سؤال) اسرائيل (01 سؤال)، فيما أعقبتها مجموعة أخرى من الأسئلة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية (170 سؤال) أجابت عل هذه الأسئلة لجنة وزارية مشتركة مكلفة بتحضير و متابعة مفاوضات ثم تلت مجموعة ثالثة من الأسئلة طرحت من طرف الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية عددها (121)، و لقد انعقد أول اجتماع لمجموعة عمل مكلفة بدراسة ملف الجزائر على مستوى المنظمة العالمية للتجارة في 22، 23 أفريل 1998 بجنيف برئاسة الأرجنتين.

2- مفاوضات ثنائية الأطراف: تقوم الجزائر بتحضير لهذه المفاوضات و ذلك من خلال عمل اللجنة الوزارية المشتركة لمكلفة بالتحضير و متابعة المفاوضات و يتضح أن انضمام الجزائر إلى (OMC) متوقف على مجريات مفاوضات الثنائية و نتائجها.

6- أثر انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:

تسعى الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة طالما أنها قبلت بالشروط العضوية، و بجميع نتائج جولة أورغواي هي مجبرة على تطبيقها. بمعنى أنها ستتحمل من جراء ذلك أثارا قد تكون إيجابية و قد تكون سلبية و بالنظر إلى المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، فإنه من الصعب على الجزائر الاستفادة من تحرير التجارة العالمية، و للوقوف على المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري علينا استعراض أهم خصائص هذا الاقتصاد.

1- خصائص الاقتصاد الجزائري:

أ- اقتصاد ريعي: بمعنى الاقتصاد الجزائري يعتمد بالدرجة الأولى على عائدات المحروقات التي تساهم بنسبة 35% من الناتج الداخلي الخام و تشكل 64 % من إيرادات العامة للدولة (720 مليار دينار) و حوالي 98 % من إجمالي الصادرات⁴. و بهذا معناه ان صادرات خارج المحروقات لا تتجاوز في أحسن الظروف 2% و هذا يدل على أن اقتصاد الجزائري رهين ظروف السوق النفطية العالمية (و لعل الأزمة التي خلفها انهيار أسعار النفط في السوق العالمية في أفريل 1986 خير مثال عن ذلك و التي تركت آثار بارزة على الاقتصاد و مازالت ملامحها تطفو على السطح) هذا من جهة و من جهة أخرى فإن الاعتماد على قطاع واحد هو المحروقات

⁴صالح صالح "الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر على المنظمة العالمية للتجارة" (مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير)، جامعة سطيف، العدد الأول، 2001، ص: 51.

يجعل الاقتصاد الوطني هشاً كون أن هذا القطاع يعتمد على موارد طبيعية نادرة أي أن احتياطيها قابل للنفاذ، و تصديرها بهذا الحجم معناه استنزاف هذه الثروة البترولية النادرة و غير قابلة للتجديد و فيما يلي جدول رقم (1) يوضح تطورات صادرات الجزائر في فترة 1995-2002.

الوحدّة:	مليار	دولار						
السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
إجمالي الصادرات	10.26	13.47	13.72	10.05	12.54	21.71	19.17	18.82
صادرات المحروقات	09.73	12.59	13.21	9.66	12.04	21.10	18.52	18.09
نسبة صادرات المحروقات %	94.83	93.46	96.28	96.11	96.01	97.19	96.6	96.12
باقي الصادرات	0.53	0.88	0.51	0.39	0.5	0.61	0.65	0.73
نسبة باقي الصادرات %	5.16	6.53	3.71	3.88	3.98	2.8	3.39	3.87

Source : Ministère des Finances, « Commerce extérieur », [www.finance-Algérie.org/dgep/ a 35,htm](http://www.finance-Algérie.org/dgep/a35.htm) et « Rapports annuelles de la Banque d'Algérie, 2002, op.cit.

في حين وحسب اجتماع مجلس الوزراء الذي انعقد يوم 2004/01/21 فقد تم التصريح بأن صادرات الجزائر خارج المحروقات تقدر بـ 600 مليون دولار و هي تمثل نسبة 3% من إجمالي الصادرات الجزائرية أي هناك تطور ملحوظ فيها.

ب- **التبعية الغذائية:** رغم الامكانيات الطبيعية التي تزخر بها الجزائر إلا أن قطاع الزراعة بها لا يزال ضعيف و غير قادر لتغطية احتياجات المحلية بها. و يبقى تحقيق الاكتفاء الذاتي حلما بعيدا في ظل الاختلال بين إنتاج السلع الغذائية و الطلب عليها. و عليه فإن الجزائر تعتمد على المصادر الخارجية لتغطية الطلب (تعاني التبعية الغذائية).

ت- **تطور المديونية الخارجية:** تزايد ديون الجزائر بصفة كبيرة منذ منتصف الثمانينات بسبب التغيرات التي حدثت في أسعار البترول. ففي الوقت الذي شهدت فيه الصادرات انخفاضا كبيرا

منذ عام 1986 شهدت خدمات الديون ارتفاعا كبيرا و مستمرا خلال نفس الفترة. فوجدت الجزائر نفسها عاجزة على أداء التزاماتها تجاه الديون الخارجية حيث ظهرت الحاجة إلى إعادة جدولة ديونها الخارجية التي وصلت إلى 25,7 مليار دولار سنة 1993.

جدول رقم(2):تطور مؤشرات المديونية الخارجية في فترة 1990-2000

السنة	1990	1992	1994	1996	1998	2000
إجمالي الديون الخارجية (مليار دولار)	26.6	25.9	28.9	33.2	30.3	25.1
خدمة الدين (مليار دولار)	8.9	9.3	4.5	3.4	5.2	4.5
معدل خدمة الدين %	66.4	76.5	47	31	47.5	20
الديون إلى الناتج الداخلي الاجمالي %	48	63	70	74	65	47

Source : Bank of Algérie, situation de la dette extérieure d'Algérie

1990-2000. Janvier.⁵

بالرغم من انخفاض معدلات خدمة الدين إلا ان هذا الوضع مازال يخلق الكثير من المصاعب التي تؤثر على القرارات الاقتصادية و تشكل قيدا يؤثر على اتجاهات و كفاءات تأهيل الاقتصادي هذا بالإضافة إلى بعض الممارسات البيروقراطية التي حالت في كثير من الأحيان أمام تطور القطاعات الاقتصادية فكانت السبب في الحد من كفاءة المؤسسات و عملت على تجميد الطاقات و المبادرات الفردية و الجماعية في إدارة الأنشطة الاقتصادية بكيفية فعالة تضمن التأهيل الاقتصادي و بالتالي بإمكانها مواجهة تحديات الاندماج في الاقتصاد العالمي.

⁵Bank of Algeria « situation de la dette de l'Algérie 1990-2000 » janvier 2001

7- الآثار الناجمة عن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:

يتأثر الاقتصاد الجزائري على غرار دول العالم بتحرير التجارة العالمية و ينعكس ذلك على مختلف القطاعات الاقتصادية سواء قطاع تجارة السلع أو قطاع الخدمات، بالإضافة إلى تلك الآثار المتعلقة بتنفيذ اتفاقية حقوق الملكية الفكرية و يمكن دراسة هذه الآثار على الشكل التالي⁶.

أ- الآثار السلبية: و يمكن اجمال هذه الآثار في:

1- كما لاحظنا في جدول (1) أن حصة المحروقات من صادرات السلع و الخدمات تأثرت بنسبة (97% إلى 98%) هذا معناه ضعف و محدودية الصادرات خارج المحروقات و لما كانت المحروقات غير مشمولة بالمعالجة المباشرة ضمن اتفاقية السلع في المنظمة العالمية للتجارة. و أيضا لما كانت الجزائر ليس بمقدورها في المدى القصير و المتوسط تطوير و إيجاد سلع بديلة تكسب من خلالها أسواقا خارجية فهذا معناه أن ما يقارب 98 % من صادرات الجزائر لا تستفيد من أي مزايا يتيحها الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة⁷.

2- فتح أسواقنا أمام المنتج الأوروبي سيلقى الترحيب من طرف مستهلكين نظرا لتعدد و نوعية السلع و جودتها مقارنة بمثيلاتها و هذا معناه أن المنتج الوطني لن يكون قادرا على المنافسة مما يؤدي إلى غلق الكثير من المؤسسات و ما يحلفه من آثار اقتصادية، اجتماعية و حتى السياسية. هذا من جهة و من جهة أخرى سيرتفع عدد الشركات المستوردة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حدة المنافسة غير المتوازنة بين المؤسسات الوطنية و المؤسسات الأجنبية. و بالتالي سيكون هناك اتجاه نحو الأنشطة الهامشية غير الانتاجية لتفادي المخاطرة بدلا من الأنشطة الانتاجية التي تمكن من بناء اقتصاد قوي يمكنه المواجهة و الاندماج في الاقتصاد العالمي.

3- تعاني الجزائر من التبعية الغذائية (أكثر من 24,21% من وارداتنا مواد غذائية) فإنه بموجب اتفاقية (GATT) فعلى كافة الدول المنظمة إلى المنظمة العالمية للتجارة رفع الدعم على المنتجات الزراعية و هذا حتما سيؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الزراعية مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة فاتورة الواردات الغذائية خاصة بالنسبة للمواد الأساسية (حبوب، سكر، قهوة...الخ) و

⁶ رغب شهرزاد و عيسوي ليلي "أفاق انضمام الجزائر المنظمة العالمية للتجارة (مجلة العلوم الانسانية، جامعة بسكرة، العدد الرابع/ ماي 2003)، ص:93.

⁷ صالح صالحي "الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر على المنظمة العالمية للتجارة" مرجع سابق، ص:53

تقدر الخسائر التي تتحملها الجزائر نتيجة ارتفاع أسعار السلع الأساسية بما يقارب 300 إلى 400 مليون دولار سنويا⁸.

4- آثار تحرير تجارة الخدمات الاقتصاد الوطني، تحتل تجارة الخدمات مكانة هامة في التجارة الدولية و يكفي الإشارة إلى أن حجمها بلغ سنة 2000 ما يقارب 1415 مليار دولارأي ما يعادل خمس التجارة العالمية⁹. و تستحوذ لولايات المتحدة الأمريكية و اليابان و الاتحاد الأوروبي و كندا على ثلثي صادرات الخدمات في العالم. إن انضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ينتج عنه قيام الدول الأعضاء فوراً و بدون شرط لمنتج خدمات و موردي الخدمات من أي طرف و على أساس الدولة الأولى بالرعاية، معاملة لا تقل عن مثيلاتها التي تقدمها إلى أي طرف آخر¹⁰.

تشمل تجارة الخدمات أنشطة عديدة منها السياحة و السفر، اتصالات، التمويل و مصاريف العلاج، التعليم، الصحة و التأمين...الخ.

إن تحرير تجارة الخدمات في الجزائر عند انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة حتى و إن كان هذا التحرير تدريجي فإنه سوف يخلق آثار سلبية على الاقتصاد الوطني و هذا راجع إلى وضع المؤسسات الجزائرية مقارنة لمثيلاتها الأجنبية المزودة بالتكنولوجية و التقنية المتقدمة، خدمات عالية الجودة ، الخبرة الادارية و التسويقية المتطورة...إلخ في حين أن مؤسساتنا في الجزائر إمكانياتها محدودة في كل الجوانب السابقة و عليه ستقوم منافسة غير متوازنة بين الطرفين مكاسبها ستكون لصالح الطرف القوي الذي يستطيع الصمود و البقاء في السوق.

و لا برار الفارق في المستوى بين المؤسسات الوطنية و مثيلتها في الدول النامية و المؤسسات الأجنبية التابعة للدول المتقدمة، نشير إلى أنه في الوقت الذي تقوم فيه المصارف الدولية الكبرى أكثر من 360 خدمة لعملائها لا تقدم البنوك في البلدان النامية و في حسن الظروف أكثر من 40 خدمة بمستويات أداء ضعيفة و خدمات متدنية¹¹ و تجدر الإشارة إلى أن فتح الأسواق العربية لتجارة الخدمات أمام المنافسة الدولية لا تزال في بدايتها حيث أن معظم

⁸ صالح صالح مرجع سابق، ص: 53

⁹ محمد قويدري، "الملتقى الدولي الأول حول الجزائر و النظام العالمي الجديد 2002، عناية" ص: 344.

¹⁰ عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية (الاسكندرية: الجامعة الجديدة للنشر، 2000)، ص: 302.

¹¹ صالح صالح، المرجع السابق ص: 60.

الدول العربية الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة تضع شروط مشددة مقابل قيام شركات الخدمات و البنوك الأجنبية بفتح فروع لها في أراضيها¹².

5- الآثار المتعلقة بتنفيذ اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية تتضمن هذه الاتفاقية حماية كافية لكل ما يتعلق بمجال الملكية الفكرية بما في ذلك التكنولوجيا و براءات الاختراع و العلاقات التجارية و غيرها. و قد تمت الموافقة على هذه الاتفاقية تحت الضغط من طرف الدول الصناعية و الولايات المتحدة الأمريكية خاصة، مع تعرض سلعها المتطورة بالتقليد في البلدان النامية لاسيما في منطقة الشرق الأقصى¹³ حيث أنه في السابق كان أمام الدول النامية فرصة لإنتاج منتجات مماثلة لمنتجات الدول المتقدمة لكن بطرق تصنيع مختلفة و بأقل تكلفة أما الآن و بموجب اتفاقية حقوق الملكية المرتبطة بالتجارة فالأمر أصبح غير ممكن. و عليه فإن الجزائر في حالة انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية لن يكون باستطاعتها تقليد و نقل و محاكاة منتجات الدول الغربية إذ سيصبح لزاما عليها أن تدفع و باستمرار حقوقا للشركات صاحبة الاختراع من أجل انتاج منتجات تمثل منتجاتها، و هذا سيؤدي إلى ارتفاع تكاليف هذه المنتجات المحلية مما يؤثر على درجة منافستها. أما في حالة رفضها للدفع فهذا معناه تخليها عن انتاج هذه السلع و بالتالي ستعاني من التبعية للسوق الخارجية.

إن الجوانب التي تعالجها الاتفاقية و المتعلقة بحقوق الملكية كثيرة نذكر منها المجالات: حقوق الطبع، العلامات التجارية، الأدوية، صناعة الملابس الجاهزة، المؤشرات الجغرافية و التصميم الهندسية... الخ

6- الآثار الناجمة عن انخفاض الإيرادات إن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية و ما يترتب عليه من التزامات سيؤدي إلى انخفاض حصيلة الإيرادات العامة و هذا راجع للأسباب التالية:

1- ستتكدب الخزينة العمومية خسائر معتبرة من جراء التفكيك الجمركي تتمثل في تراجع الإيرادات لأن أكثر من 25% من المداخل الجبائية مصدرها التحصيلات الجمركية¹⁴. و هو ما يعادل من 1 إلى 1.5 مليار دولار سنويا.

¹² أبو طالب قويدر و سعيداني محمد "المتلقى الدولي حول العولمة و انعكاساتها على البلدان العربية (سكيكدة: 13-14 ماي 2001).

¹³ ياسر زغيب، اتفاقية الجات (بيروت: دار الندى 1999)، ص: 68.

¹⁴ زغيب شهرزاد و عيساوي ليلي، "أفاق انضمام الجزائر المنظمة العالمية للتجارة" مرجع سابق، ص: 94.

2- تخفيض التعريف الجمركية ثم إلغاؤها كليا سيؤدي لا محالة إلى ارتفاع وتيرة الاستيراد على حساب التصدير و هذا سينجم عنه من جهة خلل في ميزان المدفوعات و من جهة أخرى صعوبة تصدي الصناعة الوطنية لمنافسة المنتجات الأجنبية المستوردة من الخارج الأمر الذي ينتج عنه غلق الكثير من المؤسسات و بالتالي خسائر إضافية للخزينة العمومية و ينطبق نفس التحليل على تجارة الخدمات.

3- الخسائر الناتجة عن ارتفاع أسعار السلع الغذائية كون الجزائر تعاني من التبعية الغذائية و الاعتماد على المصادر الخارجية لتغطية الطلب المحلي و هذا راجع إلى رفع الدول المتقدمة لدعمها للمنتجات الزراعية.

4- التكاليف الناتجة على زيادة الدعم و التحويلات الاجتماعية المتعلقة بالبطالة و ارتفاع معدلات الفقر نتيجة للتحويلات الاقتصادية الجارية و التي تقدر بحوالي 2.5 مليار دولار سنويا¹⁵.

إن مجموع هذه التكاليف لا يقل سنويا عن 3.5 مليار دولار و هذا المبلغ لا يمكن تعويضه إلا بتبني الدولة استراتيجية فعالة لتأهيل اقتصادها الوطني.

ب- الآثار الإيجابية: بعد كل ما تقدم فهذا لا يعني بالضرورة عدم وجود آثار إيجابية مترتبة عن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية و التي نوجزها في التالي:

1- انتعاش الاقتصاد العالمي و خروج البلاد صناعيا من حالة الكساد الذي تعاني منذ السبعينات لأن النشاط الاقتصادي في البلاد الصناعية يعتبر من أهم عوامل زيادة الطلب على صادرات الدول النامية¹⁶... الخ وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة و نمو اقتصادياتها و ينطبق على الجزائر ما ينطبق على الدول النامية.

2- الحماية التي توفرها قوانين (GATT) للدول النامية و ذلك من خلال ضبط قواعد السلوك للتجارة العالمية و تقنينها و ذلك بربطها باتفاقيات ملزمة لجميع الأطراف¹⁷.

¹⁵ صالح صالح، المرجع السابق، ص: 57..

¹⁶ زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية (الاسكندرية: الدار الجامعية المطبوعات و النشر، 2000)،

ص: 240.

¹⁷ عبد المنعم، ط. حمد النيل "آفاق التعاون الاقتصادي في ظل التغيرات الاقتصادية" (مجلة العلوم الاقتصادية و

علوم التسيير، جامعة سطيف، العدد الثاني، 2003)، ص: 94.

- 3- رفع الدعم عن المنتجات الزراعية يؤدي إلى إعادة الاعتبار للقطاع الزراعي من جهة و من جهة أخرى ارتفاع أسعار السلع المستوردة من الدول المتقدمة يؤدي إلى زيادة ربحية المنتجات المحلية و هذا ما يحفز المنتجين الزراعيين في الجزائر بالاهتمام أكثر بهذا القطاع.
- 4- تحرير حركة عوامل الإنتاج مما يساهم في زيادة كفاءتها و إعادة توزيعها بكيفية و احتياجات السوق¹⁸.

5- تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الأساسية و مستلزمات الإنتاج يؤدي على تخفيض أعباء و تكاليف الإنتاج المحلي و تخفيض معدلات التضخم الناتج عن التكلفة و منه استقرار المستوى العام للأسعار و كذلك زيادة الإنتاج¹⁹.

مما سبق يتضح الآثار الايجابية الناجمة عن انضمام الجزائر إلى العالمية للتجارة هي أقل بكثير عن الآثار السلبية التي ستتحملها و لما كانت الجزائر ليست بمعزل عما يجري في العالم. و الاندماج في الاقتصاد العالمي ضرورة لا مناص منها فلزاما عليها تبني استراتيجية تقوم على هيكلة اقتصادها قصد تحسين وضعها و تخفيض درجة اعتمادها على الخارج كل هذا من أجل تعظيم مكاسب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و تقليص السلبات لتكون المحصلة لصالح الاقتصاد الجزائري.

الخلاصة:

من خلال استعراضنا لأهم خصائص الاقتصاد الجزائري يمكننا القول أنه يعاني من بعض الصعوبات التي تحد من قدرته التنافسية رغم الامكانيات التي يزخر بها مما يؤثر على امكانية الاندماج الايجابي في الاقتصاد العالمي الذي أصبح أمرا لا مناص منه في ظل التحولات الاقتصادية العالمية الجديدة التي تدعو على الحرية المطلقة للمبادلات التجارية و ما يتعلق بها. أما بالنسبة لانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية فقد لاحظنا أن الآثار السلبية المترتبة عن انضمامها مكلفة جدا و عليه فإنه على الجزائر في ظل هذه المعطيات أن تحاول الاندماج بأكثر فعالية أو على الأقل بأدنى مستوى من الخسائر و لا يمكنها ذلك إلا من خلال تبني سياسات تأهيلية على كافة المستويات المحلية، المغاربية و العالمية و كذلك يجب تنسيق الجهود و توحيد الآراء بين الجزائر و باقي الدول العربية و تجاوز الخلافات السياسية و التخلي عن السياسات

¹⁸ صالح فلاحي (الأبعاد الاقتصادية الشراكة الأورو جزائرية مطبوعة 2003)، ص: 12.

¹⁹ عادل أحمد حشيش (العلاقات الاقتصادية الدولية) مرجع سابق ص: 330.

الانفرادية من اجل تخفيف الأضرار الناجمة عن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و ما يترتب عنه من التزامات.

المراجع:

- ✓ عابد ممد السيد، التجارة الدولية (الاسكندرية، مطبعة الاشعاع الفني)، (2001).
- ✓ أحمد حشيش عادل، العلاقات الاقتصادية (الاسكندرية، الجامعة الجديدة للنشر، 2000).
- ✓ زغيب ياسر، اتفاقية الجات (بيروت، دار الندى، 1999).
- ✓ صالح صالحي، الآثار المتوقعة لانضمام العالمية للتجارة (مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير: جامعة سطيف، العدد الأول، 2001).
- ✓ أبو طالب قويدر و سعيداني محمد، "الملتقى الدولي الأول حول العولمة و انعكاساتها على البلدان العربية" (سكيدة: 13-14 ماي 2001).
- ✓ حسين عوض الله، زينت، العلاقات الاقتصادية الدولية (الاسكندرية، الدار الجامعية للمطبوعات و النشر 2000).
- ✓ فلاح صالحي، الأبعاد الاقتصادية للشراكة الأورو جزائرية (مطبوعة قدمت سنة 2003).
- ✓ حمد النيل.م.ط. عبد المنعم، آفاق التعاون الاقتصادي في ظل المتغيرات الاقتصادية (مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد الثاني، 2003).
- ✓ المجذوب أسامة، الجات و مصر و البلدان العربية من هافانا على مراكش (القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2002).
- ✓ حسين السيسي صلاح الدين، الشركات متعددة الجنسيات و حكم العالم (القاهرة، عالم الكتاب، 2003).
- ✓ قويدري محمد، "الملتقى الدولي الأول حول الجزائر و النظام العالمي الجديد" (غابة، 2002).
- ✓ Bank of Algeria, situation de la dette extérieure d'Algérie 1990-2000, janvier.
- ✓ Ministère des Finances, « Commerce Extérieur », [www.finance-Algeria.org/dgep/a35](http://www.finance-Algeria.org/dgep/a35.htm), htm.